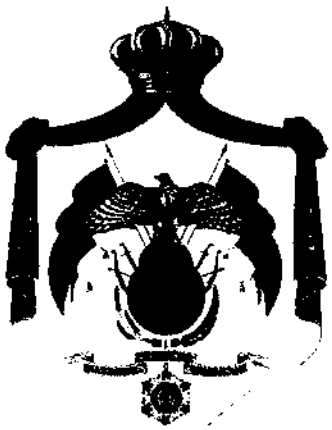

ورقة سياسات

الشراء الأخضر الحكومي

تشرين أول 2024

المحتويـــــــــات

أولاً: المقدمة 3

ثانياً: الشراء الأخضر الحكومي 3

1. تعريف الشراء الأخضر الحكومي 3
2. أهمية الشراء الأخضر الحكومي 4

ثالثاً: ورقة سياسات الشراء الأخضر الحكومي 5

1. الهدف الرئيسي 5
2. النتائج المتوقعة 5

رابعاً: ممارسات الشراء الأخضر 6

1. عالمياً 6
2. إقليمياً 7
3. محلياً 7

خامساً: المحاور الرئيسية لسياسات الشراء الأخضر الحكومي 10

1. الإطار التشريعي 10
2. التدريب والتوعية 11
3. الابتكار والتوسع 11
4. التقييم والتطوير 12

أولاً: المقدمة

شهد العالم في السنوات الأخيرة تحولًا كبيرًا نحو التنمية المستدامة، حيث أصبحت الحكومات والقطاع الخاص يدركون ضرورة تبني ممارسات تضمن المحافظة على الموارد الطبيعية وتقليل التأثيرات البيئية السلبية. ويشمل هذا التوجه نحو الاستدامة للعديد من جوانب الحياة، مثل الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية لإنتاج الطاقة والتقليل ما أمكن من استهلاك الطاقة، وإدارة الموارد المائية، والحد من انبعاثات الكربون، وذلك للحفاظ على البيئة من التلوث واستخدام مواد أقل ضرراً والاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة والمتوفرة. وتعد سياسات الشراء الأخضر من أبرز الأدوات التي تعتمدها الحكومات لتحقيق هذه الأهداف.

يشير الشراء الأخضر إلى نهج شامل في عمليات الشراء الحكومية سواء كان ذلك في قطاع الأشغال والخدمات الفنية أو في قطاع اللوازم والخدمات الاستشارية والذي يهدف إلى اختيار السلع والخدمات التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبدلًا من التركيز فقط على التكلفة المالية فإنه يقوم على مراعاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، مثل تقليل استخدام الموارد الطبيعية، تعزيز المنتجات القابلة لإعادة التدوير، ودعم الشركات المحلية التي تعتمد ممارسات مستدامة.

وفيما يتعلق بالمملكة الأردنية الهاشمية، تزداد أهمية تبني سياسات الشراء الأخضر نظرًا للتحديات البيئية التي تواجهها المملكة. حيث يعاني الأردن من شح كبير في الموارد المائية، مما يجعله واحدًا من أكثر الدول ندرة في المياه على مستوى العالم. وتعتمد المملكة بشكل كبير على الاستيراد لتلبية احتياجاتها من الموارد الأساسية، مما يفرض ضغوطًا بيئية واقتصادية هائلة.

وتتطلب هذه الضغوط من الحكومة الأردنية اتخاذ خطوات حازمة لتعزيز استدامة كافة القطاعات، بما في ذلك القطاع الحكومي، من خلال اعتماد سياسات الشراء الأخضر. حيث يُعد الشراء الأخضر وسيلة فعالة لمواجهة التحديات البيئية وتحسين الوضع البيئي، مثل تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل النفايات والتلوث، مما يساهم في بناء اقتصاد مستدام ومتين، ويعزز أيضًا من القدرة الاقتصادية والتنافسية للبلاد على المدى الطويل.

ثانياً: الشراء الأخضر الحكومي

1. تعريف الشراء الأخضر الحكومي

الشراء الأخضر هو عملية شراء السلع والخدمات والأشغال التي تراعي الأثر البيئي الناتج عن إنتاجها واستخدامها والتخلص منها. ويتضمن الشراء الأخضر اختيار المنتجات والخدمات التي تساهم في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة والملوثات الهوائية، الحفاظ على الموارد الطبيعية مثل المياه والطاقة، وتقليل توليد النفايات من خلال تعزيز إعادة التدوير واستخدام مواد صديقة للبيئة. وإن الهدف من الشراء الأخضر هو دعم الاقتصاد المستدام عبر تقليل الأثر السلبي على البيئة، وتعزيز الابتكار في الصناعات التي تتبنى معايير بيئية عالية.

2. أهمية الشراء الأخضر الحكومي

في ظل التحديات البيئية والاقتصادية المتزايدة في عالمنا اليوم، أصبح تبني الحكومة لنهج الشراء الأخضر ليس مجرد خيار، بل خطوة حيوية وضرورية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الأخضر. يساهم هذا النهج في تحقيق مجموعة من الأهداف على الصعيدين البيئي والاقتصادي والاجتماعي، وأبرزها:

- ❖ تقليل الأثر البيئي: من خلال اعتماد سياسات الشراء الأخضر، يمكن للحكومة تقليل الانبعاثات الكربونية وتقليص استهلاك الطاقة، بالإضافة إلى حماية الموارد الطبيعية مثل المياه والمواد الخام. وهذا يساهم في مواجهة تحديات التغير المناخي والحد من التلوث البيئي.
- ❖ مواجهة التحديات البيئية والاحتباس الحراري: يقلل الشراء الأخضر من الانبعاثات الكربونية ويعزز الجهود المشتركة للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ.
- ❖ الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة والمتوفرة وعلى سبيل المثال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والتي بدورها تنتج كم هائل من الطاقة الكهربائية التي نحتاج اليها في حال توافرت الظروف والمعدات المناسبة.
- ❖ حماية الموارد الطبيعية: يعزز الشراء الأخضر استخدام الموارد بشكل أكثر استدامة، بما يضمن الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة.
- ❖ الحد من النفايات: يدعم الشراء الأخضر تقليل النفايات من خلال تشجيع إعادة التدوير واستخدام المواد القابلة للتحلل.
- ❖ تحسين الكفاءة الاقتصادية: حيث ان التركيز في الشراء الأخضر لا يكون فقط على التكلفة الأولية للمنتج، بل يركز على تكاليف دورة حياة المنتج، مما يؤدي إلى توفير طويل الأجل في الإنفاق الحكومي وتقليل النفقات المرتبطة بالتخلص من النفايات وإعادة التدوير.
- ❖ تعزيز الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل: حيث أن الشراء الأخضر يدعم الصناعات المحلية التي تنتج سلعًا صديقة للبيئة، مما يشجع الابتكار ويوفر فرص عمل جديدة في قطاع الاقتصاد الأخضر، ويعزز النمو الاقتصادي المستدام.
- ❖ تحفيز التوعية المجتمعية: حيث إن تبني الحكومة لنهج الشراء الأخضر سوف يعبر عن أهمية الممارسات المستدامة ويحفز المجتمع والقطاع الخاص على تبني السياسات والتوجهات المشابهة، وبالتالي نشر ثقافة الاستدامة.
- ❖ تحسين صورة المملكة دوليًا: من خلال تبني سياسات الشراء الأخضر، تعزز الدولة مكانتها على الساحة الدولية كدولة ملتزمة بالتنمية المستدامة، مما يفتح الباب أمام فرص التعاون الدولي والاستثمارات في مجالات التكنولوجيا النظيفة والطاقة المتجددة.

- ❖ تحقيق الأهداف الاجتماعية وتحسين الصحة العامة: يسهم الشراء الأخضر في تقليل التلوث البيئي، مما يؤدي إلى تحسين جودة الهواء والماء والطبيعة، ويعود بالفائدة على صحة المجتمع وتعزيز المنظومة الصحية.
- ❖ توجيه السياسات المستقبلية: حيث أن الشراء الأخضر ينسجم مع الالتزامات الدولية بشأن التنمية المستدامة وتغير المناخ، مما يساعد على تحقيق الأهداف العالمية في هذا المجال، ويحفز الشركات على الابتكار وتطوير تقنيات جديدة وحلول مستدامة.

وبالتالي، فإن تبني الحكومة لهذا النهج يجعلها في مقدمة الجهود العالمية لتحقيق مستقبل مستدام، ويعزز من قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

ثالثاً: ورقة سياسات الشراء الأخضر الحكومي

1. الهدف الرئيسي

تهدف وثيقة سياسات الشراء الأخضر الحكومي إلى تعزيز الاستدامة البيئية من خلال اختيار المنتجات والخدمات ذات الأثر البيئي المنخفض، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية عبر استثمارات تعمل على توفير التكاليف على المدى الطويل. وكما تدعم الابتكار وذلك بتشجيع استخدام تقنيات ومنتجات جديدة ومستدامة، وتحقق الشفافية والمساءلة في عمليات الشراء. وتسعى ورقة السياسات أيضًا إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية بدعم الشركات ذات الممارسات البيئية الجيدة، وتحسين الأداء البيئي للقطاع الحكومي، مع ضمان التوافق مع السياسات الدولية والمحلية المتعلقة بالبيئة.

2. النتائج المتوقعة

إن تطبيق هذه السياسة في المملكة الأردنية الهاشمية تساهم في تحقيق المبادرات والمشاريع المنبثقة عن الرؤى الوطنية ومنها رؤية التحديث الاقتصادي وكذلك تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، ومن أهم النتائج المتوقعة عن تطبيق الشراء الأخضر:

- ➢ تحسين كفاءة استهلاك الطاقة والمياه وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والملوثات الهوائية.
- ➢ الحد من إنتاج النفايات من خلال تعزيز إدارة النفايات بزيادة إعادة الاستخدام والتدوير، والتخلص الآمن من النفايات الخطرة والمواد الكيميائية السامة.
- ➢ الحد من استخدام المواد الضارة بطبقة الأوزون وحماية وتعزيز التنوع البيولوجي المحلي في الأردن.
- ➢ تعزيز التحول الرقمي واتمتة الخدمات الحكومية للحد ما أمكن من استخدام الأوراق والاحبار.
- ➢ تعزيز قدرة المملكة على التكيف مع تغير المناخ ومواجهة تأثيراته المستقبلية.

رابعاً: ممارسات الشراء الأخضر

الشراء الأخضر هو نهج يهدف إلى تقليل الأثر البيئي للأشغال والمنتجات والخدمات على مدار دورة حياتها من خلال اعتماد معايير أكثر استدامة. حيث أن هنالك جهود كبيرة عالمياً وإقليميا ومحليا لتعزيز الشراء الأخضر، وخصوصًا ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي وضعتها الأمم المتحدة.

1. عالمياً

تُعتبر الاستدامة جزءًا رئيسيًا من الجهود العالمية لمواجهة التحديات البيئية والاجتماعية والاستجابة الى أهداف التنمية المستدامة.

وإن الجهود العالمية لتعزيز الشراء الأخضر ترتبط بشكل وثيق مع هذه الأهداف من خلال عدة مبادرات، ومنها:

- المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة للاستهلاك والإنتاج المستدامين (الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين)، والتي تدعو إلى تكامل استدامة البيئة في سياسات الشراء الحكومي والممارسات التجارية.
- الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمناخ مثل اتفاقية باريس، والتي تشجع على الحد من انبعاثات الكربون من خلال تعزيز المنتجات والخدمات المستدامة.
- المعايير العالمية مثل ISO 14001 لنظم الإدارة البيئية، والتي توفر إرشادات للشركات والحكومات لتقليل الأثر البيئي من خلال الشراء المستدام.
- مبادرات الاتحاد الأوروبي، والتي تركز بشكل كبير على الشراء الأخضر من خلال برامج مثل "الصفقة الأوروبية الخضراء" التي تهدف إلى تحويل أوروبا إلى أول قارة محايدة مناخيًا بحلول عام 2050.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، والذي يروّج لمبادرات تشجع الحكومات والشركات على تبني ممارسات الشراء المستدام، بما في ذلك تفعيل معايير بيئية في عمليات المشتريات العامة والخاصة.
- كندا، التي تبنت سياسة الشراء الأخضر رسمياً في عام 2006 كجزء من جهودها لحماية البيئة، حيث وضعت معايير بيئية في المشتريات العامة لتعزيز الاستدامة. حيث أن هذه السياسة تساهم في تقليل الأثر البيئي وتشجيع الابتكار في المنتجات والخدمات المستدامة ضمن إطار الاستراتيجية الفيدرالية للتنمية المستدامة.
- المواصفة الدولية والتي تزود بإرشادات عن كيفية تحقيق اهداف الاستدامة من خلال سلسلة التوريد ودمج الاستدامة في المشتريات

ISO 20400 -2017 Sustainable Procurement – Guidance

- مبادرات الاتحاد الأوروبي :رسالة من المفوضية إلى البرلمان الأوروبي والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المشتريات العامة للأقاليم من أجل بيئة أفضل (SEC (2008) 2126) (SEC (2008) 2125) (SEC (2008) 2124)

2. إقليميًا

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تُعتبر الاستدامة جزءًا أساسيًا من الجهود الإقليمية لمواجهة التحديات البيئية والاجتماعية، والتي تشمل ندرة المياه، والتلوث، وتدهور الموارد الطبيعية. من بين الأهداف البارزة في هذا السياق هي تعزيز ممارسات الشراء الأخضر لتحقيق استدامة أكبر في المشتريات الحكومية.

وتشمل هذه الجهود مشاريع وطنية مثل مشروع تعزيز المشتريات العامة المستدامة والخضراء في مصر. بالإضافة الى الإمارات العربية المتحدة والتي تتبنى أيضًا سياسة المشتريات المستدامة، ومبادرة الشراء الحكومي الأخضر، مما يساهم في تقليل الأثر البيئي.

3. محليًا

يعكس الوضع الحالي في مجال الشراء الأخضر الجهود المبذولة لتعزيز الاستدامة البيئية وتحسين إدارة الموارد الطبيعية في الأردن، وعلى الرغم من وجود بعض المشاريع، فإن تطبيق ممارسات الشراء الأخضر بشكل موحد في القطاع العام لا يزال محدودًا. وفي هذا الصدد قامت الأردن بإطلاق مشروع النهوض بالشراء الأخضر الحكومي بالتعاون مع البنك الدولي. والذي يهدف إلى تعزيز مفهوم الاستدامة من خلال تقديم وتعريف مفهوم المشتريات الحكومية الخضراء في الأردن بالتعاون والتنسيق بين مؤسسات القطاعين العام والخاص. ومن أبرز قصص النجاح التي تدعم الشراء الاخضر مشروع كفاءة الطاقة في المباني العامة (برنامج EEPB)، والذي يسعى لتحسين كفاءة الطاقة في المباني العامة لعدد من الوزارات الأردنية. بالإضافة الى إطلاق الخطة الوطنية الأردنية للنمو الأخضر 2021-2025 (NGGP).

ومن أهم التشريعات والسياسات التي تدعم ممارسات الشراء الأخضر في الأردن على سبيل المثال لا للحصر ما يلي:

أ. <u>نظام المشتريات الحكومية رقم 8 لسنة 2022</u>

حيث نصت المادة 8-أ على متطلبات وشروط يجب مراعاتها في إجراءات الشراء الحكومي والتي تتمثل بما يلي (شراء اللوازم والاشغال الموفرة للطاقة، استخدام الطاقة المتجددة، تقليل استهلاك المياه، التخفيض والحد من النفايات وتعزيز إعادة التدوير، مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية والجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة، تعزيز التنمية الاقتصادية وضمان مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة وفق الأسس التي تقرها لجنة سياسات الشراء ومنح الأفضلية للمنتجات المحلية او أي تسهيلات أخرى يحددها مجلس الوزراء شريطة ان تفي بالمتطلبات المنصوص عليها في وثائق الشراء).

ب. **تعليمات تنظيم إجراءات المشتريات الحكومية لسنة 2022**

حيث نصت المادة 28 أنه عند تقييم العروض يؤخذ بالعرض الذي يضمن توافر قطع الغيار والصيانة وتكلفة دورة حياة اللوازم والخدمات الاستشارية إذا تطلب طبيعتها ذلك ومدى انعكاسها على الثمن على المدى المتوسط والبعيد واي أمور أخرى تتطلبها وثائق الشراء.

ت. **الوثائق القياسية لشراء الأشغال وشراء اللوازم الحكومية**

حيث تم إدراج معايير ومتطلبات للشراء المستدام يتم إدخالها في وثائق الشراء القياسية لغاية اختيار العرض الفائز، وكذلك تم ادراج المتطلبات البيئية والاجتماعية التي يجب توفرها بالحد الأدنى في المشاريع أوالمنتجات وحسب طبيعتها وخصوصيتها.

ث. **قانون حماية البيئة رقم (6) لسنة 2017:**

والذي يهدف إلى حماية البيئة بالتنسيق بين وزارة البيئة مع الجهات ذات الصلة لإعداد السياسات والخطط والبرامج، والعمل على التنبؤ بتغير المناخ وتحديد القطاعات المعنية، ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات البيئية الدولية، وحماية التنوع البيولوجي وتحديد المناطق التي تحتاج إلى عناية خاصة، وحماية مصادر المياه، وإصدار التصاريح البيئية للأنشطة التي لها تأثير قوي على البيئة، ووضع المبادئ التي تحكم استخدام وتداول المواد الخطرة، وجمع المعلومات البيئية وإنشاء قاعدة بيانات بيئية وطنية، وإعداد خطط إدارة الطوارئ والكوارث.

ج. **قانون الطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة رقم (13) لسنة 2012:**

الذي يهدف لتنظيم جميع الأمور المتعلقة بالطاقة المتجددة وتشجيع الاعتماد على نظم مصادر الطاقة المتجددة لتوليد الطاقة الكهربائية وتشجيع الاستثمار والمنافسة في القطاع وتشجيع مدخلات الإنتاج والتصنيع وأي معدات تساعد على ترشيد الطاقة بشكل عام، كما صدرت العديد من الأنظمة والتعليمات المنصوص عليها في هذا القانون لتحقيق هذه الأهداف.

ح. **القانون الإطاري لإدارة النفايات رقم (16) لسنة 2020:**

الذي يهدف لتنظيم إدارة النفايات، وتقسيم النفايات إلى فئات مختلفة. وتشمل هذه الفئات التخلص من النفايات الخطرة، وأهمها النفايات الطبية.

خ. **دليل المباني الخضراء الأردني:**

ويهدف هذا الدليل إلى الحفاظ على الموارد البيئية والاقتصادية العالمية وتطوير صناعة البناء في المملكة لتواكب أفضل الأساليب المتبعة عالمياً.

د. المواصفات الأردنية القياسية

تم إصدار مجموعة من المواصفات القياسية لتصنيف المنتجات الإنشائية الصديقة للبيئة، وبما يتماشى مع الممارسات الدولية ومتطلبات نظام ISO14024، الذي يضمن الالتزام بتطبيق منهجيات تقليل الأثر البيئي على مدار دورة حياة المنتج. إضافة إلى ذلك، تم إصدار مجموعة أخرى من المواصفات القياسية التي تهدف إلى تحويل الصناعات الكيميائية والكهربائية نحو الإنتاج الصديق للبيئة، وذلك وفقًا للممارسات الدولية للشبكة العالمية لوضع الملصقات البيئية (Green Ecolabelling Network). وعلى سبيل المثال لا للحصر:

1- JS 2084-Rev1: 2022, Environmental friendly construction products - Environmental friendly cement.
2- JS 2137: 2016, Environmental friendly construction products - long steel products for construction.
3- JS2212: 2019, Environmental friendly construction products - Paints, Coatings, Stains and Sealers.
4- JS 1504:2002 Environmental management - Information to assist forestry organizations in the use of environmental management systems standards ISO 14001and ISO 14004.
5- JS 14025:2002 Environmental labels and declarations - Type II environmental declaration
6- JS 1449:2002 Environmental management - Life cycle assessment - Examples of applications of JS 1502 to goal and scope definition and inventory analysis.
7- JS 1432:2002 Environmental Management Examples of environmental of performance evaluation (EPE)
8- JS 14015: 2012 Environmental management - Environmental assessment of sites and organizations (EASO).
9- JS 14020:2012 Environmental labels and Declarations-General principles.
10- JS 14021:2012 Environmental labels and declarations environmental claims (Type II environmental labelling). Self-declared
11- JS 14024:2012 Environmental labels and declarations Type I environmental Labelling-Principles and procedures.
12- JS 14050:2012 Environmental Management-Vocabulary.
13- JS 14044:2012 Environmental management Life cycle assessment Requirements and guidelines.
14- JS 14040:2012 Environmental management - Life cycle assessment - Principles and framework.
15- JS 14031:2012 Environmental management Environmental Performance Evaluation-Guidelines.

16- JS 14004:2012 Environmental management systems General guidelines on principles, systems and support techniques.

17- JS 14001:2012 Environmental management systems Requirements with guidance for use.

خامساً: المحاور الرئيسية لسياسات الشراء الأخضر الحكومي

لتعزيز سياسات الشراء الأخضر الحكومي في الأردن، يُقترح القيام بتنفيذ أهم التوصيات والمقترحات الواردة ضمن المحاور التالية:

1. الإطار التشريعي

- إصدار أدلة للأشغال والخدمات والسلع تتضمن الحد الأدنى من المتطلبات والشروط والمواصفات التي يجب مراعاتها لتنفيذ سياسات الشراء الأخضر عند اختيار العرض الفائز.

- إصدار أسس خاصة بتقديم الحوافز والافضليات لدعم وتشجيع الشراء الأخضر الحكومي، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

  - ✓ تشجيع جميع المواطنين والجهات الحكومية والقطاع الخاص لتركيب أنظمة توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية.
  - ✓ التشجيع على تركيب السخانات الشمسية بدلاً من السخانات الكهربائية.
  - ✓ التشجيع على اقتناء السيارات الكهربائية وتوفير محطات شحن للسيارات الكهربائية في كل محطة وقود بحيث تتواجد في كل محطات الوقود على مستوى المملكة.
  - ✓ تخفيض الضرائب والرسوم على المنتجات الصديقة للبيئة.
  - ✓ منح أفضلية فنية أو سعرية للعروض المقدمة من الشركات التي تلتزم بمعايير الشراء الأخضر عند مشاركتها في العطاءات الحكومية.
  - ✓ تشجيع المؤسسات الحكومية على توفير وسائل النقل المشترك المستدام والصديق للبيئة لموظفيها.

2. التدريب والتوعية

وفيما يخص محور التدريب والتوعية لتعزيز سياسات الشراء الأخضر الحكومي في الأردن، من الممكن العمل على العديد من الإجراءات لتطوير هذا المحور:

- **تطوير برامج تدريب متخصصة:**

إعداد برامج تدريبية وتنظيم ورش عمل موجهة لموظفي المشتريات في الجهات والوحدات الحكومية بحيث تركز على المبادئ الأساسية للشراء الأخضر وأفضل الممارسات البيئية. والعمل على تضمين هذه البرامج لمواضيع متخصصة مثل تقييم الأثر البيئي، اختيار المنتجات المستدامة، وكيفية دمج معايير الاستدامة في عمليات الشراء.

- **حملات توعية واسعة النطاق:**

تنظيم حملات توعية تستهدف الجهات والوحدات الحكومية والقطاع الخاص، والمجتمع المدني حول أهمية الشراء الأخضر وتأثيره على حماية البيئة وتعزيز الاستدامة. وتوظيف وسائل الإعلام التقليدية والرقمية لإيصال الرسائل المتعلقة بمزايا المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة في القطاعات المختلفة.

- **تعزيز الثقافة المؤسسية:**

إدماج مبادئ الشراء الأخضر في الثقافة المؤسسية للجهات والوحدات الحكومية من خلال إنشاء سياسات داخلية تُلزم جميع الأقسام باتباع معايير الاستدامة في مشترياتهم. وعقد لقاءات دورية لتقييم التقدم المحرز في تطبيق سياسات الشراء الأخضر، وتحديد التحديات والفرص لتحسين الأداء.

ومن خلال تنفيذ هذه المقترحات، يمكن للحكومة الأردنية تحسين مستوى الوعي والكفاءة في تطبيق سياسات الشراء الأخضر، ما يساهم في تحقيق أهداف الاستدامة البيئية على نطاق واسع.

3. الابتكار والتوسع

إن تعزيز الابتكار والتوسع في تطبيق سياسات الشراء الأخضر الحكومي في الأردن، يكون باتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تركز على دعم تطوير حلول مبتكرة وتوسيع نطاق الشراء الأخضر ليشمل مجالات جديدة ويؤثر بشكل أكبر على الاقتصاد الوطني. ومن هذه الإجراءات ما يلي:

- **تحفيز الابتكار التكنولوجي:**

تقديم الدعم المالي للقطاع الخاص والجامعات ومراكز البحث والتطوير لدعم الابتكار في التكنولوجيا الخضراء وتطوير تقنيات تقلل من استهلاك الموارد الطبيعية أو الانبعاثات الضارة، مع توفير فرص لتجربة هذه الابتكارات في المشاريع الحكومية، والتي تسهم في تحسين الكفاءة البيئية في المشتريات الحكومية.

➢ **توسيع نطاق الشراء الأخضر إلى قطاعات جديدة:**

في الوقت الحالي، يتم التركيز على الشراء الأخضر في بعض المجالات مثل البناء والطاقة، ويفضل توسيع نطاقه ليشمل قطاعات أخرى مثل الزراعة، التعليم، الصحة، والنقل. وعلى سبيل المثال، يمكن تعزيز الشراء الأخضر في قطاع البناء من خلال اشتراط استخدام مواد بناء مستدامة وصديقة للبيئة، مثل الخرسانة المعاد تدويرها أو الأخشاب المعتمدة من مصادر مستدامة، في المشاريع الحكومية. وهذا سيساهم في تقليل انبعاثات الكربون واستهلاك الموارد الطبيعية، أو في قطاع الصحة من خلال شراء معدات طبية صديقة للبيئة أو مواد مستدامة للمستشفيات.

➢ **توسيع نطاق الشراكات الدولية:**

بحيث يكون العمل على تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والجهات المانحة التي تهتم بالابتكار والاستدامة، للاستفادة من التمويل والخبرات الدولية في تطوير حلول الشراء الأخضر. وتبني ممارسات الشراء الأخضر المستدامة التي تم تطبيقها بنجاح في دول أخرى، والتعاون مع الشركاء الدوليين لتبادل الخبرات حول التكنولوجيا البيئية المبتكرة.

➢ **إنشاء منصات تكنولوجية للتوسع في الشراء الأخضر:**

تطوير منصات رقمية تجمع بين الجهات الحكومية والشركات التي تقدم منتجات مستدامة، مما يسهل عمليات الشراء ويعزز الشفافية. ويمكن لهذه المنصات أيضًا أن تدعم الابتكار من خلال عرض المنتجات والخدمات الجديدة التي تعتمد على التكنولوجيا الخضراء. والاستفادة من التقنيات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لتحسين الكفاءة في إدارة عمليات الشراء وتحليل تأثيرها البيئي.

إن تنفيذ هذه الإجراءات، يعزز الابتكار البيئي والتوسع في تطبيق سياسات الشراء الأخضر لتصبح جزءًا أساسيًا من التنمية الاقتصادية المستدامة في الأردن.

4. التقييم والتطوير

فيما يتعلق بالتقييم والتطوير لتعزيز سياسات الشراء الأخضر الحكومي، من الضروري تبني مجموعة من الآليات الفعّالة التي تساعد في مراقبة التنفيذ وتحسين الأداء بشكل مستمر. إن التقييم الفعّال يضمن تحقيق الأهداف المتوقعة ويتيح الفرصة لتصحيح المسار عند الضرورة. وذلك من خلال:

➢ **وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) للشراء الأخضر الحكومي:**

يجب تحديد مؤشرات أداء رئيسية واضحة وقابلة للقياس تتيح متابعة مدى تطبيق سياسات الشراء الأخضر. وتشمل هذه المؤشرات نسبة العقود الحكومية التي تتضمن معايير الاستدامة، وتقليل استهلاك الطاقة، وتقليل الانبعاثات، واستخدام المنتجات القابلة لإعادة التدوير. وربط تحقيق هذه المؤشرات بحوافز للجهات الحكومية التي تحقق أداءً ممتازًا في تطبيق الشراء الأخضر.

➢ **تقييم دوري للأثر البيئي والاقتصادي:**

وذلك من خلال تنفيذ عمليات تقييم منتظمة لقياس التأثير البيئي والاقتصادي لسياسات الشراء الأخضر. ويمكن استخدام تقارير تقييم دورية لتحديد مدى تقليل النفايات والانبعاثات وتحسين كفاءة استهلاك الموارد، وقياس الأثر على الاقتصاد المحلي مثل دعم الشركات المحلية المنتجة للمنتجات المستدامة، وخلق فرص عمل جديدة في مجال الاستدامة.

➢ **تطوير آليات التغذية الراجعة والمراقبة المستمرة:**

إنشاء آليات لتلقي التغذية الراجعة من الجهات والوحدات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع حول فعالية تطبيق سياسات الشراء الأخضر. ويمكن تنظيم استبيانات أو عقد جلسات استماع للحصول على ملاحظات وتحسين السياسات بناءً على تلك الملاحظات، واستخدام هذه التغذية الراجعة لتحديث السياسات والأنظمة بما يتماشى مع المتغيرات في السوق والاحتياجات البيئية المتجددة. وتطوير نظام رقابة ومتابعة مستمر لمراقبة تطبيق معايير الشراء الأخضر.

➢ **مراجعة وتحديث المعايير بشكل دوري:**

تحديث المعايير والممارسات المرتبطة بالشراء الأخضر بشكل دوري استنادًا إلى نتائج التقييمات والأبحاث الدولية. ويجب أن تكون هذه التحديثات مبنية على الابتكارات الجديدة وتطورات السوق. بالإضافة الى إشراك الخبراء في مجالات الاستدامة والطاقة والبيئة في عمليات المراجعة لضمان أن السياسات تبقى محدثة وفعالة.